عربية وعالمية

لآخر الأخبار العربية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/International

مسلحون يفتحون النار على مخيم للمتظاهرين في بانكوك

بانكوك ـ وكالات: فتح مسلحون مجهولون النار على مخيم للمتظاهرين المناهضين للحكومة في وقت مبكر امس في وسط العاصمة التايلندية بانكوك. وذكرت شبكة «ايه.بي.سي» الأميركية أن المسلحين كانوا يستقلون سيارة ودراجة بخارية حينما فتحوا النار على المخيم ثم لاذوا بالفرار، فيما أسفر الحادث عن إصابة شخص واحد بطلق ناري في الساق. الى ذلك، قتل 3 أشخاص وأصيب 28 آخرون بجروح بانفجار قنبلة امس في معبد بولاية روت إت بشرق تايلند. ونقلت صحيفة «بانكوك بوست» التايلندية عن وزير الصحة، نارونغ سأهاميثابات، قوله ان الانفجار وقع أثناء مشاهدة حشد من الأشخاص عرضا بمناسبة تشييد معبد جديد في مقاطعة سوانافوم، ما أدى إلى مقتل 3 مدنيين وإصابة 28 آخرين بجروح.

موسكو تنأى بنفسها عن التطورات وتدعو الغرب ليحذو حذوها

البرلمان الأوكراني يريد محاكمة الرئيس الهارب في «لاهاي»

عواصم ـ وكالات: اتخذت القيادة الأوكرانية الجديدة أمس خطوة تصعيدية أخرى تجاه الرئيس المخلوع فيكتور يانوكوفيتش، حيث صوت البرلمان لصالح محاكمة الرئيس الهارب «بتهم خطيرة» أمام المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي بمجرد اعتقاله، وتزامن ذلك مع انطلاق الحملات الانتخابية المبكرة للرئاسة.

وأيد أعضاء البرلمان القرار الذي يربط يانوكوفيتش بأعمال عنف ارتكبتها الشرطة ضد المحتجين والتي أدت كما أفاد التقرير إلى مقتل أكثر من مئة مواطن من أوكرانيا ودول أخرى.

وأضاف القرار أنه يجب أيضا محاكمة وزير الداخلية السابق فيتالي زاخاراتشينكو والنائب العام السابق فيكتور بشونكا المطلوب القبض عليهما أمام المحكمة الجنائية الدولية ومقرها لاهاي.

من جهة أخرى، أعلن ألكسندر تورشينوف رئيس البرلمان الأوكراني الذي تولى رئاسة البلاد بالوكالة، تأجيل تشكيل الحكومة حتى الغد، وذلك بعد انطلاق الحملة الانتخابية المبكرة لرئاسة البلاد والتي ستجري في 25 مايو المقبل بعد عزل يانوكوفيتش.

وكان أول الشخصيات التي أعلنت عزمها خوض الانتخابات بطل الملاكمة السابق والقيادي المعارض البارز فيتالي كليتشكو.

وقال أمام صحافيين في البرلمان «سأكون مرشحا للانتخابات، أنا مقتنع بأنه يجب تغيير قواعد اللعبة بالكامل في أوكرانيا، يجب إعادة العدالة».

في هذه الأثناء، أكد سيرغي لافروف وزير خارجية روسيا أكبر حلفاء يانوكوفيتش، موقف بلاده القائم على عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأوكرانيا، داعيا شركاء موسكو الدوليين لاتخاذ موقف مماثل.

ونقلت وسائل إعلام روسية عن لافروف، قوله في مؤتمر صحافي مشترك بموسكو مع نظيره اللوكسمبورغي، جان آسيلبورن: أكدنا موقفنا الرافض للتدخل في شؤون أوكرانيا، معربا عن الأمل بأن ينتهج الجميع موقفا مماثلا، ويفيد من اللقاءات بمختلف القوى السياسية في أوكرانيا للتأثير فيهم لجهة تهدئة الأمور.

وإذ حذر من خطورة المحاولات لفرض الخيارات على كييف، اعتبر لافروف أن الأمر يتطلب الآن حوارا وطنيا لإعادة الوضع الأوكراني إلى الطبيعة الشرعية، ودعا جميع القوى السياسية في كييف للعمل من أجل استعادة الهدوء، موضحا أن الاستقرار الاقتصادي في أوكرانيا يتطلب وقف العنف واستعادة الهدوء والتوصل إلى مصالحة بين كل الفرقاء في البلاد.

وكان قائد تجمع الحرية الأوكرانية، ورئيس فريق التجمع في البرلمان الأوكراني أوليغ تياغنيبوك، أبدى خشيته من تدخل عسكري روسي في شؤون بلاده، وقال: وصلتنا معلومات تفيد بأن قوات روسية، وبالأخص وحدات من مشاة البحرية، في طريقها إلى مدينة سيفاستوبول.

بدورها، دعت الممثلة العليا للسياسة الخارجية والأمنية بالاتحاد الأوروبي كاثرين اشتون أمس إلى الحفاظ على الروابط بين روسيا وأوكرانيا.

ونقلت وكالة «انترفاكس» الروسية للأنباء عن أشتون القول عقب اجتماعها مع زعيمة حزب الثورة البرتقالية يوليا تيموشينكو في كييف إن الاتحاد الأوروبي يتفهم الحاجة إلى وجود روابط قوية بين روسيا وأوكرانيا، ولكن مع توجيه رسالة قوية بضرورة الحفاظ على وحدة الأراضي الأوكرانية.

وأعربت اشتون عن استعداد الاتحاد الأوروبي لمساعدة أوكرانيا في إعداد الكوادر الأمنية والقضائية مشددة على ضرورة التحقيق في جميع حوادث العنف التي وقعت مؤخرا في كييف.

وأشارت إلى أنها بحثت مع تيموشينكو سبل الخروج من الأزمة في أوكرانيا وضرورة تشكيل حكومة جديدة وتقديم مساعدات مالية واقتصادية لكييف واستئناف العمل على التقارب بين أوكرانيا والاتحاد الأوروبي.

وتأتي زيارة أشتون إلى كييف لتكون أول مسؤولة أجنبية كبيرة تزور العاصمة الأوكرانية منذ عزل يانوكوفيتش.

وشاركت اشتون كذلك في حفل تأبين لضحايا اشتباكات ميدان الاستقلال في كييف.

كما أظهرت لقطات مصورة بثها تلفزيون البرلمان الأوكراني اجتماع اشتون مع الرئيس الجديد للبرلمان.

الممثلة العليا للاتحاد الاوروبي كاثرين اشتون خلال اجتماعها مع زعيمة الثورة البرتقالية الاوكرانية يوليا تيموشينكو في كييف امس (أ.ف.ب)

شرطة الاحتلال تقتحم باحات المسجد الأقصى تزامناً مع مناقشة الكنيست لنقل السيادة عليه لإسرائيل

عواصم ـ أ.ف.پ ـ أ.ش.أ: اقتحمت قوات الاحتلال الاسرائيلي أمس باحات المسجد الأقصى المبارك لفض مظاهرات قام بها فلسطينيون احتجاجا على فتح باب المغاربة والسماح بدخول متطرفين يهود اليه. وحدثت المواجهات الدامية التي سقط فيها عشرات الجرحى والمصابون نتيجة استنشاق الغازات المسيلة للدموع، قبيل انطلاق مناقشات الكنيست الاسرائيلي لنقل السيطرة على المقدسات من الاردن الى اسرائيل.

وقال الشيخ عزام الخطيب مدير عام اوقاف القدس لوكالة «فرانس برس»: «نحن نطالب باغلاق باب المغاربة بسبب الاستفزاز والتصريحات التي تتسبب بالهيجان والتي يتعرض لها المسلمون من قبل بعض الجهات اليمينية».

وبحسب الخطيب، فإن قوات الشرطة دخلت «الى المسجد الاقصى مستخدمة قنابل الصوت بينما استخدم الشبان الحجارة».

وفيما يتعلق بمناقشات الكنيست حول نقل السيادة في المسجد الاقصى، قال الخطيب: «نحن ننتظر ماذا سيحدث في جلسة الكنيست»، مؤكدا ان « هناك اتصالات اردنية منذ عدة ايام مع الاسرائيليين لمنع اي تحرك من شأنه المساس بمكانة الاقصى».

ويتولى الاردن الاشراف على المقدسات الاسلامية في مدينة القدس.

من جهته، اعلن المتحدث باسم الشرطة الاسرائيلية ميكي روزنفيلد ان الشرطة الاسرائيلية دخلت لي باحة المسجد الاقصى في القدس القديمة لتفريق متظاهرين فلسطينيين قائلا «قواتنا دخلت الى الموقع واستخدمت وسائل تفريق التظاهرات اثر رشق فلسطينيين حجارة على زوار».

واصيب رجلا شرطة من إلقاء الحجارة بينما اعتقلت الشرطة ثلاثة متظاهرين، بحسب الشرطة الاسرائيلية.

واشار روزنفليد الى ان «توترا شديدا» ساد قبل مناقشات الكنيست لمشروع تقدم به النائب اليميني المتطرف موشي فيغلين، العضو المتشدد في حزب الليكود الذي يرأسه رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتنياهو، ينص على «بسط السيادة الاسرائيلية» على المسجد الاقصى.

واعلن نتنياهو انه يعارض كليا هذا الاقتراح الذي يقول المعلقون ان ليس له اي فرصة في ان يعتمد بسبب عدم وجود تأييد كاف له. ويعتقد نتنياهو ان المناقشة ستغضب الاردن ومصر والفلسطينيين بينما تحاول الولايات المتحدة دفع اسرائيل والفلسطينيين الى توقيع اتفاق سلام في الشرق الاوسط.

وفي عمان، دعا حزب جبهة العمل الاسلامي، الذراع السياسية للاخوان المسلمين في الاردن وابرز احزاب المعارضة في بيان الحكومة الاردنية، الى «تجميد» اتفاق السلام مع اسرائيل بسبب مناقشة هذا القانون.

وقال البيان الذي نشر على موقع الحزب الالكتروني «إننا ندعو الحكومة إلى الاصغاء الى صوت الشعب الاردني الذي عبر مرارا وتكرارا عن مطالبته بتجميد العمل بمعاهدة وادي عربة وصولا إلى إعلان بطلانها».

واضاف ان «الحكومة الاردنية عبرت قبل أيام عن فرحتها الغامرة، حين توهمت أن الكنيست الصهيوني صرف النظر عن بحث مسألة السيادة الصهيونية على المسجد الأقصى المبارك، ظانة أن تحذيرها وضع حدا للغطرسة الصهيونية».

وحذرت لجنة فلسطين في مجلس النواب الاردني في 16 الجاري من خطورة سحب الوصاية الاردنية على المقدسات الاسلامية في القدس، مؤكدة ان القدس والمسجد الاقصى «خط احمر».

وإسرائيل التي وقعت معاهدة سلام مع الاردن في 1994 تعترف باشراف المملكة الأردنية على المقدسات الاسلامية في مدينة القدس.

ويستغل يهود متطرفون سماح الشرطة الاسرائيلية بدخول السياح الاجانب لزيارة الاقصى عبر باب المغاربة الذي تسيطر عليه، للدخول الى المسجد الاقصى لممارسة شعائر دينية والاجهار بانهم ينوون بناء الهيكل مكانه.

والحرم القدسي الذي يضم المسجد الاقصى وقبة الصخرة، هو اولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين لدى المسلمين.

شرطة الاحتلال تعتقل شابا فلسطينيا في القدس المحتلة امس (رويترز)

روحاني: إيران مستمرة في مفاوضاتها النووية حتى «النصر النهائي»

عواصم ـ وكالات: أعلن الرئيس الإيراني حسن روحاني، امس أن بلاده ماضية قدما في المفاوضات النووية حتى تحقيق النصر النهائي.

وقال روحاني في كلمة أمام حشد، خلال زيارته مدينة بندر عباس في محافظة هرمزكان (جنوب إيران)، إن إيران ماضية قدما في المفاوضات النووية حتى تحقيق النصر النهائي للشعب الإيراني.

وأوضح انه تم رفع قسم كبير من الحظر المفروض على صناعة السيارات والبتروكيماويات والملاحة والتأمين والشؤون المصرفية، مشيرا الى أن إيران تعمل على استعادة سائر حقوقها المشروعة كحق التصدير والتجارة الحرة والتبادل المالي والمصرفي والتي حاول الأعداء سحقه.

وأضاف نحن متمسكون بالدفاع عن حقوق الشعب الإيراني، ومنها حقوقه النووية، وأن الحكومة لن تتنازل عن هذه الحقوق قيد أنملة.

وأوضح أن إيران بدأت المفاوضات النهائية مع مجموعة 5+1 لتسوية القضايا العالقة حول ملفها النووي، ومنها رفع جميع العقوبات الظالمة التي فرضت عليها، ووصف الجولة الأولى من المفاوضات بالجيدة قائلا إنها ستستمر حتى تحقيق النصر النهائي للشعب الإيراني واستعادة حقوقه. ودعا روحاني الى كسر ما وصفه بسلاسل الحظر الظالم على اقتصاد إيران. وقال لابد ان نعمل سويا من أجل كسر سلاسل الحظر الذي فرضه علينا المستكبرون، وقد اتخذنا فعلا الخطوة الأولى في هذا المجال.

وأشار روحاني إلى إقبال المستثمرين الأجانب على الأسواق الإيرانية، وقال لابد ان نعمل على تسهيل عملية تصدير البضائع الإيرانية خاصة المشتقات النفطية والبتروكيماوية والصناعية وإعداد مناطق التجارة الحرة لذلك.وحث على ضرورة الاستعداد لتحقيق تطور كبير في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والسياسة الخارجية.

وكانت إيران توصلت إلى اتفاق مع مجموعة 5+1 في جنيف في نوفمبر الماضي، قضى برفع جزئي للعقوبات عنها مع الاعتراف بحقها في تخصيب اليورانيوم.

أردوغان ينفي التسجيل المنسوب إليه: تلفيق مشين وهجمة وضيعة

أنقرة ـ أ.ف.پ: أنكر رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان تسجيل المحادثة الهاتفية المنسوبة إليه، منددا بما اعتبره «هجمة وضيعة» من خصمه اللدود فتح الله غولن.

ونشر هذا التسجيل بعد ساعات على نشر صحيفتين مقربتين من النظام معلومات تتهم قضاة مقربين من جمعية غولن بالتنصت على آلاف الأشخاص، من بينهم أردوغان.

واغتنم أردوغان كلمته الأسبوعية أمام نواب حزب العدالة والتنمية الذي يترأسه واصفا هذا التسجيل بأنه «تلفيق مشين» يهدف الى اتهامه شخصيا بالتورط في قضايا فساد، وأدى الى تكثيف دعوات المعارضة الى استقالته. وقال أردوغان «لن نرضخ» وسط تصفيق وهتافات نواب حزبه.

وقال: «الشعب وحده، ولا أحد غيره، يمكنه ان يقرر إزاحتنا»، في إشارة الى الانتخابات البلدية المقررة في 30 مارس.

ومساء الاثنين، رد مكتب أردوغان بقوة على هذه الاتهامات نافيا إياها بشكل قاطع ومنتقدا في بيان «تلفيقا غير أخلاقي».

وكما هو متوقع هاجم أردوغان مجددا من دون ان يسميه الداعية فتح الله غولن واتهمه بانه يقف وراء هذه الهجمة من خلال «اختلاق مسرحية غير أخلاقية».

وأكد أردوغان «لا توجد مزاعم لسنا قادرين على الرد عليها»، مشيرا الى انه «لا يخاف شيئا» ومتوعدا بملاحقة المسؤولين عن عملية «التلفيق» هذه أمام القضاء.

ومنذ منتصف ديسمبر، يتهم أردوغان جمعية غولن باستغلال التحقيقات الجارية حول الفساد في إطار مؤامرة تهدف الى تشويه سمعته قبل الانتخابات البلدية في مارس والرئاسية في أغسطس.

في التسجيل الذي حمل تاريخ 17 ديسمبر ونشر مساء الاثنين ينصح رجل قدم على انه أردوغان لآخر قدم على انه نجله البكر بلال الذي استمع إليه المدعون في قضية الفساد كشاهد، بكيفية التخلص من حوالي 30 مليون يورو.

وأتى ذلك بعد ساعات على حملة اعتقالات شنتها الشرطة واستهدفت عشرات المقربين من النظام. وقال الصوت الذي نسب الى أردوغان «بني، ما أريد أن أقول، هو ان عليك إخراج كل ما لديك من عندك، حسنا؟» ورد المحادث «ماذا قد يكون هناك لدي؟ ليس لدي إلا المال العائد إليك».

وما ان بث التسجيل الهاتفي الوارد بعد سلسلة مشابهة تصف الضغوط المباشرة التي مارسها أردوغان على وسائل إعلام، حتى اشتعلت شبكات التواصل الاجتماعي التابعة للمعارضة التي تندد منذ أسابيع بفساد النظام الإسلامي المحافظ الحاكم منذ 2002. وقال خلوق كوتش نائب رئيس حزب الشعب الجمهوري، أبرز قوة معارضة، في ختام اجتماع طارئ ليل أمس الأول «على الحكومة ان تستقيل على الفور، لقد فقدت كل شرعيتها».

وأضاف: «على رئيس الوزراء ان يستقيل على الفور.. لا يمكن لتركيا ان تستمر على هذا المنوال».

وتبعه رئيس حزب الحركة القومية دولت بهجلي معلنا ان «النهاية المطلقة والأكيدة لأردوغان باتت وشيكة.. على القضاء فتح تحقيق على الفور».

وسعيا لاستعادة السيطرة على الأمور نفذ حزب العدالة والتنمية الذي يملك أكثرية واسعة في مجلس النواب حملات تطهير غير مسبوقة في الشرطة والقضاء واستصدر قوانين مثيرة للجدل تشدد الرقابة على الإنترنت وتحكم سيطرة السلطة على القضاء.

في صفقة قيمتها 195 مليون دولار

واشنطن تطالب بغداد بتوضيح حقيقة شراء سلاح من إيران

واشنطن ـ بغداد ـ أ.ش.أ: طلبت الولايات المتحدة الأميركية من العراق توضيح معلومات صحافية تحدثت عن توقيعه عقد لشراء أسلحة من طهران، الأمر الذي يشكل إذا صح انتهاكا للحظر الدولي على إيران.

ونقل راديو «سوا» الأميركي امس عن المتحدثة باسم الخارجية الأميركية جنيفر ساكي قولها «لقد اطلعنا بالتأكيد على هذه المعلومات. إذا كان ذلك صحيحا، فإنه يثير قلقا كبيرا».

وذكرت ساكي أن «أي نقل لأسلحة من إيران نحو بلد آخر هو انتهاك مباشر لقرار مجلس الأمن الدولي الرقم 1747».

وأضافت ساكي «نسعى إلى الحصول على معلومات إضافية من الحكومة العراقية حول هذه المسألة لنكون واثقين بأن المسؤولين العراقيين يفهمون جيدا الحدود التي رسمها القانون الدولي على صعيد تجارة الأسلحة مع إيران».

وقالت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الأميركية «نعتبر العراق شريكا في مكافحة الإرهاب ونحن ملتزمون بدعمه في هذه المعركة»، مذكرة بأن بلادها كانت قد زودت قوات الأمن والجيش العراقيين بمعدات بأكثر من 15 مليار دولار.

وأبدت واشنطن بدورها استعدادها لمساعدة العراق على هذا الصعيد والتزمت بالإسراع في تسليم بغداد صواريخ من نوع هيلفاير وطائرات استطلاع من دون طيار.

وكانت ساكي ترد على سؤال بشأن مقال لوكالة «رويترز» في بغداد أكد استنادا إلى وثائق رسمية أن إيران باعت العراق أسلحة وذخائر بقيمة 195 مليون دولار.

وأضافت الوكالة أن هذا العقد وقع في نوفمبر 2013 بعد زيارة قام بها رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي لواشنطن وطلب خلالها مساعدة عسكرية أميركية للتصدي لتنظيم القاعدة ومجموعات أخرى من المتمردين المتطرفين.

وفي بداية يناير 2014، أعلن الجنرال الإيراني محمد حجازي مساعد قائد أركان القوات المسلحة استعداد بلاده لتقديم معدات عسكرية ونصائح إلى العراق للمساعدة في تصديه للقاعدة.

الى ذلك، أكد الشيخ علي الحاتم «رئيس مجلس ثوار عشائر الأنبار» أن العشائر ستقاتل قوات المالكي و«داعش» حتى إخراجها من المحافظة، مشيرا إلى أن المالكي هو من أجبر العشائر على رفع السلاح.

وقال الحاتم في مداخلة مع قناة «العربية» الفضائية امس إن هناك 3 آلاف قتيل في الأنبار حتى اللحظة، وإن العشائر هي من يسيطر على الأرض في الأنبار، مشيرا إلى أن العشائر لن تسمح بوجود جندي واحد من ميليشيات المالكي أو «داعش» في الأنبار.

وأضاف أن المالكي هو من أتى بالإرهاب إلى الأنبار، فهو لديه أجندة وجاء لينتقم من الأنبار، موضحا أن إيران تريد استغلال صحراء الأنبار لإرهاب دول الجوار، مؤكدا أن المالكي لن يستطيع البقاء والصمود